نشرة الشؤون الإنسانية
الأرض الفلسطينية المحتلة
حزيران/يونيو 2016

OCHA

صورة بواسطة منظمة الصحة العالمية

أم وابنها في قسم العظام في مستشفى الشفاء، مدينة غزة، تشرين الأول/أكتوبر 2015.

محتويات التقرير

غزة: عجز البنية التحتية للصرف الصحي يزيد المخاوف البيئية والصحية .. 3
غزة بعد عامين – أثر الأعمال القتالية عام 2014 على القطاع الصحي 5
إغلاق حاجز بالجدار يؤدي إلى مصاعب وتهجير في تجمع في القدس 7
ارتفاع حاد في عمليات المصادقة على إعلانات "أراضي دولة" 10
باختصار 12
ارتفاع كبير في الصادرات الزراعية والنقل من غزة 13

القضايا الرئيسية

- أكثر من نصف شاطئ غزة ملوث بشكل خطير وغير ملائم للسباحة نتيجة لنقص البنية التحتية المناسبة للصرف الصحي.
- إعادة تأهيل جميع المرافق الصحية في غزة التي تضررت أو دمرت خلال الأعمال القتالية في عام 2014 باستثناء مستشفى مدمر بالكامل بسبب نقص التمويل اللازم.
- تدهور الظروف المعيشة في حي الزعيم في ضواحي القدس بسبب الجدار والقيود المفروضة على الوصول المرتبطة به، مسببة تهجيرا كبيرا.
- إعلان 62,000 دونم "كأراضي دولة" في عام 2015، وهي أكبر مساحة من الأراضي منذ عام 2005؛ وهذه خطوة تسبق تخصيص الأرض للتوسع الاستيطاني.

أبرز الأرقام في حزيران/يونيو 2016

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	6
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	167
اسرائيليون قتلوا (في الصراع المباشر)	5
اسرائيليون أصيبوا (في الصراع المباشر)	30
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	16
مهجرون في الضفة الغربية	56

خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2016

571 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 34% من التمويل

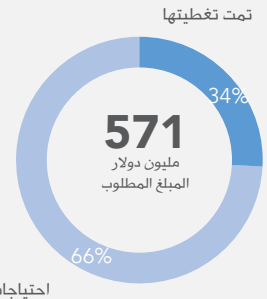

نظرة عامة

الأمين العام للأمم المتحدة –الظروف المعيشية المتردية في غزة تزيد من خطر تصعيد الأعمال القتالية من جديد

شهد قطاع غزة، بين 7 تموز/يوليو و26 آب /أغسطس 2014، الجولة الأكثر دموية وتدميرا من الأعمال القتالية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967. وعلى مدار سنتين، لا يزال معظم الناس والمؤسسات يكافحون للتعامل مع خسائرهم الفادحة. وأدت الأسابيع السبعة للحرب إلى تفاقم الوضع الإنساني السيئ أصلا بسبب الحصار الإسرائيلي المستمر منذ سنوات، والذي تفاقم جراء الانقسام الفلسطيني الداخلي، وكلاهما لا يزال قائمًا اليوم.

يسلط هذا العدد من نشرة الشؤون الإنسانية الضوء على بعض التحديات التي يواجهها النظام الصحي في غزة؛ بالإضافة إلى العبء الهائل المعتاد، يحتاج ما يقرب من 900 شخص أصيبوا بجراح خلال حرب عام 2014 إلى الرعاية بسبب إعاقة ما دائمة، وتنتظر المرافق التي دمرت أو تضررت إعادة تأهيل كامل. ففي مستشفى الشفاء وحده، هناك أكثر من 3,800 مريض ينتظرون أن تجرى لهم عمليات جراحية، بعضهم تحدد لهم عام 2018، مما يولد الإحباط، والألم غير الضروري والمخاطر المرتبطة بتأخر الرعاية.

قضية أخرى تثير القلق في قطاع غزة، وهي عدم توافر البنية التحتية الملائمة للصرف الصحي، والتي تفاقمت بسبب النقص الحاد في الكهرباء، وأدى ذلك إلى تصريف ما يقرب من 90 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئيا في البحر يومياً. ويشكل تلوث مياه البحر خطرا صحيا كبيرا، خاصة لأولئك الذين يستخدمون الشواطئ للاستجمام أو لاستهلاك الطعام البحري القادم من المناطق الأكثر تضررا. وتسبب البنية التحتية المتردية كذلك خطرا متواصلا لمياه الصرف الصحي المتدفقة في المناطق المجاورة للخزانات ومحطات الضخ، كما حدث في أيار/ مايو الماضي.

أكد الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، خلال زيارته إلى غزة في 28 حزيران/يونيو، مرة أخرى دعوته لإسرائيل لرفع الحصار، وللقيادة الفلسطينية لإنهاء الانقسام السياسي الداخلي. وبينما طرح الوضع الإنساني الهش، أكد «أن هذا الوضع لا يمكن له أن يستمر. إنه يغذي الغضب واليأس. ويزيد خطورة حدوث تصعيد جديد للأعمال القتالية، والتي يمكن أن تسبب المزيد من المعاناة لسكان غزة».

Scan it!
with QR reader App

بالرغم من التراجع الكبير في الهجمات والاشتباكات خلال الربع الثاني من العام 2016، إلا أن هناك احتمال لتصعيد جديد للعنف في الضفة الغربية وإسرائيل. وقد اتضح ذلك من خلال هجوم أدين على نطاق واسع نفذه فلسطينيان في الثامن من حزيران/يونيو في مركز تجاري في تل أبيب، قتل فيه ثلاثة إسرائيليين. وفي أعقاب هذا الهجوم، ألغت السلطات الإسرائيلية 83,000 تصريح صدر في وقت سابق بمناسبة شهر رمضان، غالبيتها للزيارات العائلية للقدس وإسرائيل، وأعلن المفوض السامي لحقوق الإنسان أن هذا الإجراء قد يكون بمثابة عقاب جماعي. لكن تم الالتزام بالإعلان السابق بأن شروط التصاريح ستسمح لفلسطينيي الضفة الغربية للذكور من عمر 45 فما فوق ومن عمر 12 فما دون، وللإناث من جميع الأعمار، مما يسمح لعشرات الآلاف بالوصول إلى القدس الشرقية لأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى.

كانت القيود المفروضة على الوصول والتوسع الاستيطاني من بين المسببات الرئيسية لحالة الضعف الإنساني ومصدرا للإحباط بين فلسطينيي الضفة الغربية. وتعالج هذه النشرة الوضع في ضاحية فلسطينية في القدس الشرقية، هي ضاحية الزعيّم، والناتج عن إقامة الجدار في عام 2005 وعن الإغلاق الأخير للطريق الرئيسي الذي يربط القرية بالمدينة. حيث أجبرت هذه الإجراءات ما يقرب من 240 أسرة على المغادرة إلى مناطق ذات إمكانية أفضل للوصول إلى الخدمات وسبل العيش. وتشير مقالة أخرى تحلل البيانات الإسرائيلية الرسمية لعام 2015 إلى ارتفاع حاد في المصادقة على إعلان بعض الأراضي باعتبارها «أراضي دولة»، وهي خطوة تمهد الطريق لتخصيص الأرض للتوسع الاستيطاني أو «لإضفاء وضع قانوني على « البؤر الاستيطانية غير المرخصة بأثر رجعي.

«لا يمكن إزالة الإحباط الفلسطيني... لكن لا يمكن أيضاً للعنف والإرهاب، اللذين يغذيهما الإستياء، إقامة دولة فلسطينية».

المنسق الخاص للأمم المتحدة، نيكولاي ملادينوف

وقال المنسق الخاص للأمم المتحدة، نيكولاي ملادينوف، في تقريره أمام مجلس الأمن في 30 حزيران/يونيو: «لا يمكن إزالة الإحباط الفلسطيني؛ لا يمكن التغلب عليه بالإجراءات الأمنية القمعية أو الاعتقالات أو عمليات هدم المنازل العقابية ... لكن لا يمكن أيضاً للعنف والإرهاب، اللذين يغذيهما الإستياء، إقامة دولة فلسطينية».

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

شاطئ ملوث في مدينة غزة، حزيران/يونيو 2016

غزة: عجز البنية التحتية للصرف الصحي يزيد المخاوف الصحية والبيئية

ففي السنوات القليلة الماضية، أدى العجز القائم منذ فترة طويلة في البنية التحتية الملائمة للصرف الصحي في قطاع غزة، إلى تصريف ما يقرب من 90 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئيا إلى البحر كل يوم، مما تسبب في مخاطر صحية وبيئية. وقد تأثرت عملية تطوير البنية التحتية للمياه والصرف بشدة نتيجة للقيود التي تفرضها إسرائيل على الاستيراد في حصارها لقطاع غزة على مدار تسع سنوات. وهناك في الوقت الحاضر ما يصل إلى 23 مادة متعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة، مثل المضخات ومعدات الحفر ومواد التعقيم الكيميائية، على لائحة «المواد ذات الاستخدام المزدوج» الإسرائيلية، وهذا يعني أن دخول مثل هذه المواد إلى غزة مقيد بشدة.

ما يصل إلى 23 مادة متعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة، مثل المضخات ومعدات الحفر ومواد التعقيم الكيميائية، موجودة على لائحة «المواد ذات الاستخدام المزدوج» الإسرائيلية، وهذا يعني أن دخول مثل هذه المواد إلى غزة مقيد بشدة.

ويتفاقم هذا الوضع كلما كان هناك انخفاض في كمية الكهرباء، مما يؤثر بشكل أكبر في جودة مياه الصرف الصحي التي يتم تصريفها في البحر. حدث التقليص في الكهرباء بشكل مكثف خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو 2016، عندما أغلقت محطة كهرباء غزة أو كانت تعمل عند الحد الأدنى بسبب النقص في الوقود اللازم لتشغيلها، مما تسبب في انقطاع الكهرباء لما يصل إلى 20 ساعة في اليوم.[1]

تضررت قدرة هيئة الطاقة في غزة على شراء الوقود لتشغيل المحطة منذ بداية عام 2016 في أعقاب التغير الذي طرأ على الترتيبات مع وزارة المالية في رام الله، والمتعلقة بمنح محطة كهرباء غزة إعفاء كاملاً من الضرائب على الوقود. تم تقليص نطاق هذا الإعفاء تدريجيا منذ كانون الثاني/يناير، مما زاد من تكلفة الوقود بشكل كبير.

قطاع غزة: تلوث مياه البحر – حزيران/يونيو 2016 OCHA

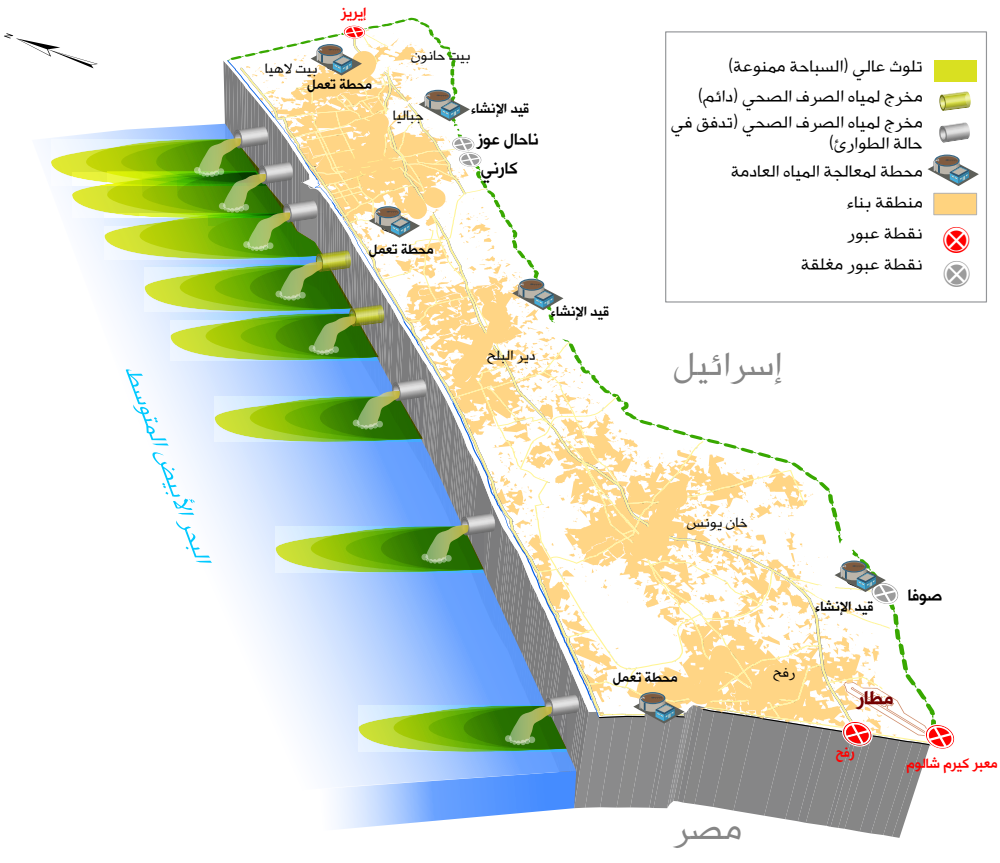

تلوث مياه البحر ومخاطر الفيضانات

يشكل تلوث مياه البحر خطراً صحيا كبيرا لأولئك الذين يستخدمون الشواطئ كمواقع للاستجمام، خاصة خلال الصيف، ولأولئك الذين يستهلكون الطعام البحري القادم من المناطق الأكثر تضررا. وكشفت دراسة تقييمية مشتركة أجراها كل من هيئة جودة البيئة، والدفاع المدني ووزارة الصحة في غزة أن 52 بالمائة من شواطئ غزة ملوثة بشكل خطير وغير ملائمة للسباحة، بما في ذلك ما يقرب من 90 بالمائة من شاطئ مدينة غزة.

كذلك، تولد الطبيعة غير المستقرة للمرافق القائمة والنقص في الطاقة الكهربائية تهديدا مستمرا من فيضان مياه الصرف الصحي في المناطق المتاخمة للخزانات ومحطات الضخ. وقد تحقق هذا التهديد في 4 أيار/مايو عام 2016، عندما انهار أحد جدران احتجاز المياه في بحيرة الصرف الصحي في محطة المعالجة في مدينة غزة بعد انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، مما أدى إلى تدفق 15,000 متر مكعب من مياه الصرف الصحي في منطقة زراعية مجاورة. نتيجة لذلك، تضرر ما يقرب من 67 دونم من الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة، مع خسائر تقدرها وزارة الزراعة بما يقرب من 150,000 دولار أمريكي.

تولد الطبيعة غير المستقرة للمرافق القائمة والنقص في الطاقة الكهربائية تهديدا مستمرا من فيضان مياه الصرف الصحي في المناطق المتاخمة للخزانات ومحطات الضخ. كما حدث في 4 أيار/مايو.

وفي مثال آخر، تعطلت إحدى محطات ضخ المياه الصرف الصحي الرئيسية في مدينة غزة (والتي عالجت 60 بالمائة من مياه الصرف الصحي في المدينة)، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، نتيجة لنقص الكهرباء والوقود اللازمين لتشغيل المولدات الاحتياطية. تم تصريف أكثر من 35,000 متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة في مساحة واسعة في حي الزيتون، مؤثرة على ما يقرب من 3,000 شخص.

البنية التحتية الحالية والمخطط لإنشائها للصرف الصحي

يعتمد قطاع غزة حاليا على أربع محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، وهي تعمل فوق طاقتها و/أو تم بناؤها كمنشآت مؤقتة. ومن المتوقع تقليص الفجوات الهائلة في قدرة هذه المنشآت، والتي تزداد باستمرار بالتوازي مع النمو السكاني، من خلال ثلاث محطات معالجة جديدة (في شمال غزة، ومدينة غزة وخان يونس). تم تأجيل إنهاء هذه المحطات لعدة سنوات بسبب مجموعة من القيود، بما في ذلك تأخيرات في رخص البناء ودخول المواد، إضافة إلى النقص في قدرة الطاقة.

يعتمد مقدمو خدمات التخلص من مياه الصرف الصحي (بما في ذلك المحطات) على المولدات الاحتياطية بشكل كبير نتيجة للنقص الكبير في الكهرباء. ولكن تواجه آلية التكيف هذه تحديات انعدام الوقود، والاستخدام المفرط، ومعوقات لشراء مولدات إضافية وقطع غيار مصنفة كمواد ذات استخدام مزدوج. ويتم تزويد جزء من الوقود المطلوب لتشغيل المولدات من خلال برنامج طوارئ تموله عدة جهات مانحة وبتنسيق من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

لا تمنع المعالجة الفعّالة لمياه الصرف الصحي تلوث مياه البحر وحسب، لكنها تسمح أيضا بإعادة استخدام المياه المعالجة للري. وهذا من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في الحفاظ على المياه، والتي استنفدت بسبب الإفراط في الاستخراج، بما في ذلك من القطاع الزراعي.

غزة بعد عامين – أثر الأعمال القتالية في عام 2014 على القطاع الصحي

هذا المقال مساهمة من منظمة الصحة العالمية

حذرت وزارة الصحة الفلسطينية ومنظمة الصحة العالمية، في أوائل تموز/يوليو 2014، من أن القطاع الصحي الذي يعاني في غزة على وشك الانهيار جراء النقص الخطير في الأدوية، والمستهلكات الطبية والوقود، وانعدام القدرة على توسيع الخدمات لتلبي احتياجات السكان. واجه القطاع الصحي، في الأيام والأسابيع التي أعقبت هذا التحذير، أكثر من 11,200 إصابة، بما في ذلك أكثر من 3,800 طفل، وهو أكبر عدد من الإصابات لمثل هذه الفترة من الوقت يواجهه هذا القطاع. وامتد هذا التحدي للنظام الصحي الذي نتج عن الأعمال القتالية في عام 2014 إلى الوقت الحاضر؛ وأصيب ما يقرب من 900 من أولئك المصابين بشكل من أشكال الإعاقة الدائمة، وهم يحتاجون إلى رعاية مستمرة، في الوقت الذي تضرر فيه جزء كبير من البنية التحتية الصحية.[2]

لا يزال بعض المرضى يعانون بعد سنتين من إصابتهم ويحتاجون إلى رعاية مستمرة. ولا يزال الكثير من المرضى الآخرين ينتظرون أطرافا صناعية

عج مستشفى الشفاء، المستشفى الرئيسي في غزة، بالآلاف من المدنيين الفلسطينيين الذين نقلوا إلى غرفة الطوارئ مع إصابات على مدى 51 يوماً، وكان الكثير منهم يعانوا من صدمة شديدة. وذكر الدكتور محمود مطر، جراح عظام، ويشغل أيضا منصب رئيس وحدة إعادة بناء الأطراف في الشفاء «لقد كانت تجربة صعبة لكل من الضحايا والأطقم الطبية على حد سواء، فقد شكَل عدد ونوع الإصابات تحدياً كبيراً. في البداية، كانت المسائل المتعلقة بإنقاذ الحياة، ثم العلاج لمنع الإعاقات». نتج عن ثلثي جميع إصابات العظام التي عولجت في الشفاء إعاقة تحتاج لإعادة التأهيل: بعض المرضى بترت أطرافهم العلوية أو فقدوا ساقا أو كلا الساقين.

وقال الدكتور مطر، «لا يزال بعض المرضى يعانون بعد سنتين من إصابتهم ويحتاجون إلى رعاية مستمرة. ولا يزال الكثير من المرضى الآخرين ينتظرون أطرافا صناعية. ولا تزال حالة الأطراف الصناعية في غزة غير مستقرة للغاية «. يحتاج غالبية المرضى إلى تحويل إلى خارج غزة، وخاصة أولئك الذين فقدوا الأطراف العلوية. ويمكن تحويل أولئك الذين يحتاجون إلى علاج

صورة بواسطة منظمة الصحة العالمية

أم وابنها في قسم العظام، مستشفى الشفاء، مدينة غزة، تشرين الأول/أكتوبر 2015.

مستمر ويزورون المستشفيات المحلية إلى وحدة الكسور المعقدة في مستشفى الشفاء، والتي عمرها ثمانية أشهر لرعاية وإجراءات أكثر تقدما. كانت التحويلات إلى الشفاء ضرورية بعد أن دمر مستشفى الوفاء، وهو مستشفى التأهيل الوحيد في غزة، بالكامل في غارة جوية عام 2014. وقدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دعما هاما متعدد الاختصاصات لرعاية وتأهيل مبتوري الأطراف من خلال مركز الأطراف الصناعية وشلل الأطفال بالتعاون مع بلدية غزة.

كذلك كان للصراع أثر كبير على الحالة العقلية للسكان. تقدر منظمة الصحة العالمية أن 20 بالمائة من السكان (360,000 شخص) في غزة عانوا من اضطرابات عقلية ويحتاجون إلى شكل ما من الدعم الصحي العقلي أو إلى تدخل نفسي اجتماعي.

إطالة طابور الرعاية الصحية

كان لدى مستشفى الشفاء 3,839 مريضاً مسجلاً ينتظرون أن تجرى لهم عمليات جراحية مقررة بحلول حزيران/يونيو 2016: 60 بالمائة منها صنفت كجراحات كبيرة لفترة طويلة، و35 بالمائة متوسطة، و5 بالمائة كجراحات ثانوية. وتقررت مواعيد الجراحة لفترات تمتد حتى عام 2018.

دفعت قوائم الانتظار الطويلة الكثير إلى الإحباط، وأحيانا مع آلام غير ضرورية ومواجهة مخاطر صحية مرتبطة بالرعاية المؤجلة. على سبيل المثال، عملية لامرأة تضخمت غدتها الدرقية بورم حميد تقررت مؤخرا بعد وقت يمتد لسنة واحدة رغم أنها كانت في محنة وكلامها مضطرب. يلجأ بعض المرضى إلى طلب امتيازات من الموظفين الصحيين في تحديد المواعيد بناء على علاقاتهم الشخصية.

السبب الرئيسي في التراكم هو النقص في العاملين المهرة لفرق غرفة العمليات، وخاصة أطباء التخدير وممرضات الجراحة والفنيين. وهذا الوضع ناتج جزئيا عن الحصار، الذي يحد من فرص التدريب في الخارج، وكذلك عن الانقسام الفلسطيني الداخلي، الذي ترك موظفي القطاع العام، بما في ذلك العاملين في مجال الصحة، الذين عينتهم السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع، دون رواتب منتظمة.

يوجد في مستشفى الشفاء 14 غرفة عمليات، لكن يتم حاليا استخدام عشر غرف منها (خمس غرف لإجراء جراحات عامة، وواحدة لجراحة القلب، واثنتان لحالات الطوارئ واثنتان للإجراءات اليومية). اضطرت وزارة الصحة لتقليص خدمات جراحة القلب المفتوح بعد أن غادر أحد اثنين من جراحيها المتخصصين غزة. وأغلقت وحدة القلب في مستشفى غزة الأوروبي، مقلصة العبء الاعتيادي للوزارة من 500 مريض إلى 250 مريضاً فقط في مستشفى الشفاء، مع حاجة مرضى القلب الباقين الآن إلى التحويل إلى مرافق خارجية.

ساهم الحصار، الذي يحد من فرص التدريب في الخارج، والانقسام الفلسطيني الداخلي، الذي ترك موظفي القطاع العام دون رواتب منتظمة، في هذا التراكم الطويل للعمليات الجراحية.

قاعة عمليات في مستشفى الشفاء، تشرين الأول/أكتوبر 2015

صورة بواسطة منظمة الصحة العالمية

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

إعادة بناء وإصلاح المرافق الصحية

دمر مستشفى واحد (الوفاء في مدينة غزة) وثلاثة عيادات للرعاية الصحية الأولية – عطا حبيب، وجحر الديك وخزاعة بالكامل خلال الأعمال القتالية، بينما لحقت أضرار بـ 18 مستشفى آخر و60 عيادة للرعاية الصحية الأولية بدرجات متفاوتة. وخضعت جميع هذه المرافق، حتى اليوم أو تخضع لعملية إصلاح/ إعادة البناء، باستثناء مستشفى الوفاء الذي يحتاج إلى تمويل كبير للشروع في إعادة البناء. ومع استمرار الحصار على غزة، لعبت آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة دوراً حاسماً في تسهيل دخول مواد البناء اللازمة لإعادة تأهيل هذه المرافق.

تم تحديد عشرة عيادات للرعاية الصحية الأولية على أنها بحاجة إلى توسيع ومعدات إضافية لاستيعاب العدد المتزايد من المرضى واحتياجات ذات صلة (على سبيل المثال مختبر وخدمات العلاج الطبيعي)، ولكن تلقى، إلى اليوم، اثنتان فقط (مركزا السلام ودير البلح للرعاية الصحية الأولية) تمويلا من الجهات المانحة. وتواجه العيادات الثماني الباقية (مراكز عبسان، وعطاطرة، وهال الشوا، والشيخ رضوان، ورفح، والفلاح، وشوكة والزيتون للرعاية الصحية الأولية) فجوات هائلة في قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الصحية القائمة في مناطق الخدمات الطبية الخاصة بها.

إغلاق حاجز بالجدار يتسبب بمصاعب وتهجير في تجمّع في القدس

بدّل الجدار في منطقة القدس الجغرافيا، والاقتصاد والحياة الاجتماعية للقدس الشرقية ومنطقة القدس الكبرى الأوسع نطاقا.

بدّل الجدار في منطقة القدس الجغرافيا، والاقتصاد والحياة الاجتماعية للقدس الشرقية ومنطقة القدس الكبرى الأوسع نطاقا. يفصل الجدار مادياً التجمّعات الفلسطينية على أحد جانبي ما كان يعرف سابقا بالتقسيم القضائي، في المناطق التي تتبع الحدود البلدية التي حددتها إسرائيل. وعليه، أصبحت بعض ضواحي القدس التي كانت مرتبطة في السابق بشكل وثيق مع المدينة محاطة الآن بالجدار، مع إغلاق المراكز التجارية والسكنية التي كانت مزدهرة في السابق وإجبار أسر على الرحيل إلى مناطق لديها وصول أفضل إلى الخدمات وسبل كسب العيش.

الذكرى الثانية عشر لرأي محكمة العدل الدولية الاستشاري

في 9 تموز/يوليو 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً بشأن الآثار القانونية الناشئة عن بناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. اعترفت محكمة العدل الدولية بأن إسرائيل «مضطرة لمواجهة العديد من أعمال العنف العشوائية والقاتلة ضد سكانها المدنيين، وأن لديها الحق، بل في الواقع الواجب، للرد من أجل حماية حياة مواطنيها. [لكن]، مع ذلك لا بد أن تبقى التدابير المتخذة متفقة مع القانون الدولي المعمول به.»

وأعلنت محكمة العدل الدولية أن أقسام مسار الجدار التي تسير داخل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تنتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى وقف بناء الجدار، «بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها»؛ وتفكيك الأجزاء التي اكتمل بناؤها بالفعل؛ «وأن تلغي أو تبطل على الفور سريان جميع القوانين التشريعية والتنظيمية ذات الصلة أيضا».

هذه هي حالة بلدة الزعيّم، وهي بلدة تقع خارج الحدود البلدية للقدس.[3] يقدر أن أكثر من 80 بالمائة من سكانها البالغ عددهم ما يقرب من 6,000 نسمة يحملون بطاقة هوية القدس، أي يحق لهم بموجب القانون الإسرائيلي، أن يدخلوا، ويعملوا والحصول على الخدمات في إسرائيل والقدس الشرقية.[4] تراجعت حركة التنقل بين الزعيّم والقدس الشرقية تدريجيا منذ أيلول/سبتمبر 2000، عقب بداية الانتفاضة الثانية، وبلغ هذا التراجع ذروته في عام 2005 مع اكتمال الجدار في هذه المنطقة في شكل جدار بارتفاع ثمانية أمتار. تم تخفيف القيود الناتجة المفروضة على الوصول، جزئياً، عن طريق حاجز أقيم عند تقاطع الجدار والطريق المباشر إلى حي الطور في القدس الشرقية، والذي سمح بحركة المركبات في اتجاه واحد (من القدس إلى الزعيّم) على مدار الساعة.

ساهم الحصار، الذي يحد من فرص التدريب في الخارج، والانقسام الفلسطيني الداخلي، الذي ترك موظفي القطاع العام دون رواتب منتظمة، في هذا التراكم الطويل للعمليات الجراحية.

استبدلت السلطات الإسرائيلية البنية التحتية للحاجز في آذار/مارس 2015 ببوابة معدنية. وتم إغلاق هذه البوابة بالكامل في أول أسبوعين ثم بدأت تُفتَح مرتين في اليوم: لساعة واحدة في الصباح وثلاث ساعات في فترة ما بعد الظهر. وأضافت السلطات فتحة ثالثة منذ تشرين الأول/أكتوبر عام 2015، في أعقاب التماس قُدّم إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، مما زاد من فترة فتح الحاجز بشكل كامل لتصل إلى ثماني ساعات يوميا.

طرق للدخول إلى الزعيّم من القدس

OCHA

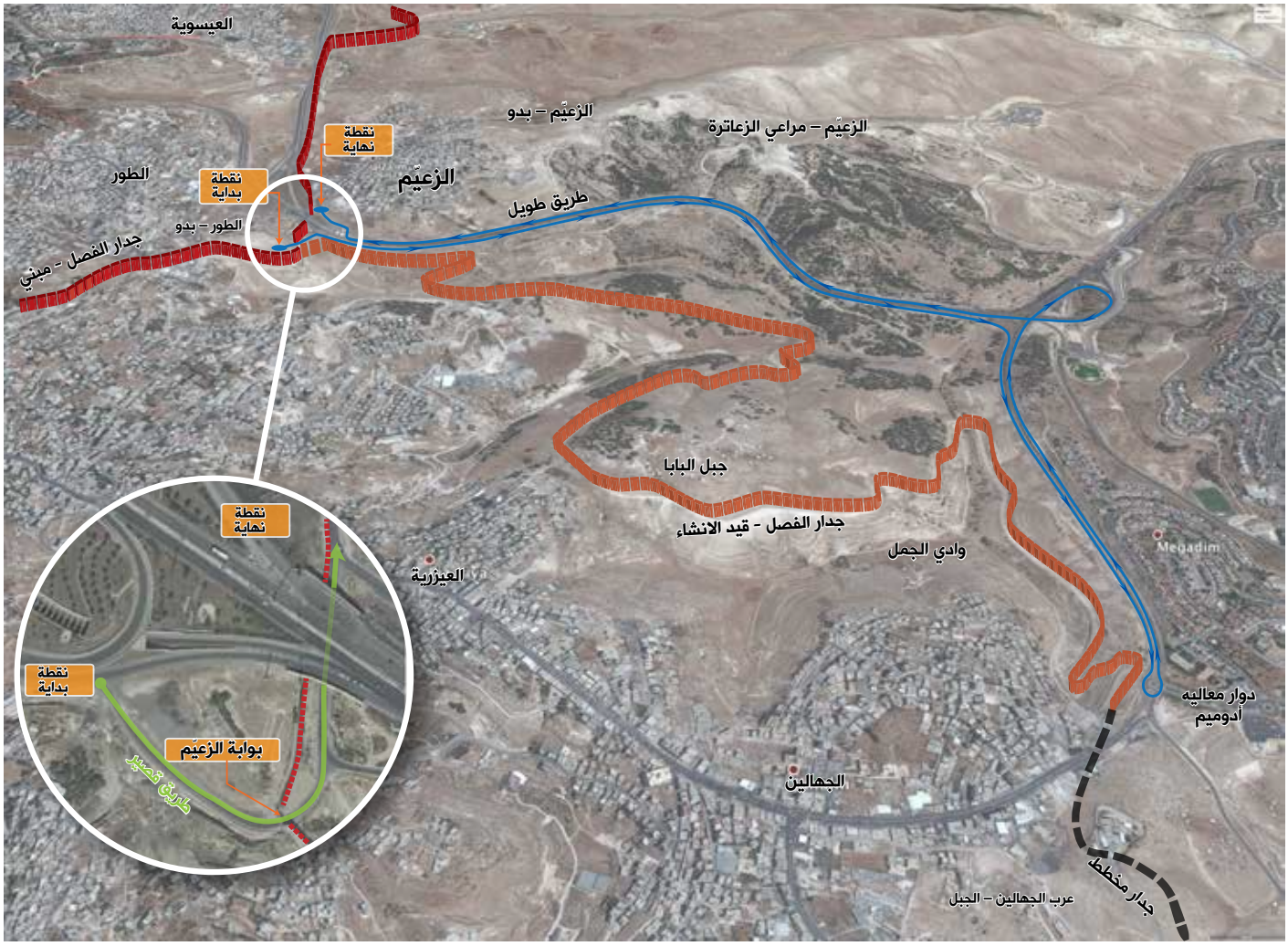

كلما كانت البوابة مغلقة، يضطر أولئك العائدون من القدس الشرقية لسلوك طريق التفافي بطول عشرة كيلومترات من خلال المدخل إلى مستوطنة معاليه أدوميم، الطريق الالتفافي يطيل زمن الرحلة إلى 15 دقيقة للسيارات الخاصة و30 دقيقة لسيارات الشحن، مع تأخير 30 دقيقة أخرى خلال ساعات الزحام، ويزيد من تكلفة التنقل إلى ما يصل إلى 750 شيكل إسرائيلي في الشهر لكل أسرة. [5]

التهجير

غادر ما يقرب من 100 أسرة قرية الزعيّم، وفقا لتقييم مجلس القرية، وكلهم يحملون بطاقة هوية القدس، وذلك في السنة التي أعقبت تركيب بوابة الطريق والقيود الجديدة المفروضة على الوصول إلى الطريق الرئيسي إلى القدس الشرقية. وإجمالاً، بلغت الهجرة الصافية من القرية منذ بداية القيود المفروضة على الوصول عام 2000 الى 240 أسرة أو 20 بالمائة من السكان الموجودين. [6]

الحياة التجارية

وأدى نزوح السكان من القرية إلى زيادة كبيرة في عدد الوحدات السكنية الفارغة وما يرتبط بذلك من انخفاض بنسبة 35-30 بالمائة في رسوم الإيجار. بالإضافة إلى ذلك، أغلقت عشرة متاجر من أصل 60 متجرا منذ نيسان/أبريل 2015 في القرية حسبما أفادت التقارير؛ وذكر أن تلك المتاجر التي لا تزال تعمل تعاني انخفاضاً حاداً في العوائد وارتفاعا في تكاليف النقل التي يتقاضاها مقدمو خدمات النقل بسبب الطريق الالتفافي الطويل. وأوضح مالك متجر لمواد البناء: «أصاب إغلاق البوابة حياتنا التجارية بالشلل. انخفضت مبيعاتي بنسبة 70 بالمائة». وأضاف مالك منشأة لتصليح السيارات: «اضطررت لتسريح أربعة عاملين، بما فيهم أحد أبنائي، لأن عائداتي انخفضت بشكل كبير.»

«أصاب إغلاق البوابة حياتنا التجارية بالشلل. انخفضت مبيعاتي بنسبة 70 بالمائة».

مالك متجر من الزعيّم

التعليم

يضطر الآن ما يقرب من 400 طفل من قرية الزعيّم يذهبون إلى المدارس في حي الطور في القدس الشرقية إلى سلوك الطريق الالتفافي عند العودة إلى المنزل خارج ساعات فتح بوابة الجدار. وهذا يتطلب منهم عبور طريق سريع خطير أودى سابقا بحياة عدد من الأشخاص. وكذلك يعيق الإغلاق وصول الأطفال المقيمين في الطور ويذهبون إلى واحدة من المدارس الأربع (ثلاث أساسية وواحدة ثانوية) في الزعيّم.

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

طريق رئيسي يربط قرية الزعيّم مع القدس الشرقية، أيار/مايو 2016.

ارتفاع حاد في المصادقة على إعلانات «أراضي دولة»

المصادقة خطوة تمهيدية للتوسع الاستيطاني

قلص تخصيص الأراضي العامة للمستوطنات ومصادرة الأراضي الخاصة على يد جماعات المستوطنين المساحة المتاحة للفلسطينيين للمحافظة على سبل عيشهم في الضفة الغربية المجزأة بصورة متزايدة وأثرت على مجموعة من الحقوق الإنسانية[7] وقوضت هذه الظواهر المتصلة بالمستوطنات، بالتزامن مع سياسة التنظيم والتخطيط التمييزية المطبقة في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، ظروف العيش للفلسطينيين وحولتهم إلى حالة الضعف على نحو متزايد، حيث أصبحوا عرضة لخطر الترحيل القسري الفردي أو الجماعي.

تشير البيانات الإسرائيلية الرسمية لعام 2015 التي نشرت في أيار/مايو إلى أنه كان هناك ارتفاع حاد في النظر والمصادقة في مناطق من الضفة الغربية أعلنت «كأراضي دولة»، وخاصة خلال ثمانينات القرن الماضي.[8] وبموجب الأنظمة الإسرائيلية، فإن هذه المصادقة هي خطوة ضرورية لتخصيص الأرض للتوسع الاستيطاني أو «لإضفاء وضع قانوني» شرعنة» البؤر الاستيطانية غير المرخصة بأثر رجعي.[9] وعموما، تمت المصادقة على اعتبار أكثر من 62,000 دونم (أو 15,300 فدان) كأراضي دولة في عام 2015، وهي المساحة الإجمالية الأكبر منذ عام 2005.

هذه العملية تنفذها هيئة في الإدارة المدنية الإسرائيلية تعرف باسم طاقم الخط الأزرق. في حين أن هذا الطاقم غير مخول رسميا بإصدار إعلانات جديدة لأراضي دولة، فقد أدت عملية المراجعة عمليا إلى توسع كبير في المناطق المشمولة في الإعلانات الأصلية على مدى السنوات القليلة الماضية.[10]

لم يتم نشر قرارات طاقم الخط الأزرق حتى آب/أغسطس 2015. فقد أمرت المحكمة العليا الإسرائيلية الإدارة المدنية الإسرائيلية بإبلاغ سكان القرى المجاورة قبل 45 يوما من المصادقة على حدود أراضي دولة للسماح للأفراد المتضررين بالاستئناف، وذلك في أعقاب التماس قدمه فلسطينيون للمحكمة العليا الإسرائيلية، وقد أعربت منظمات حقوق الإنسان عن القلق من أن مستوى القدرات التقنية والتكاليف الباهظة اللازمة لإقامة دعوى ضد مراجعة الحدود يجعل الإجراء الجديد بلا معنى بالنسبة لمعظم أصحاب الأراضي المتضررين.[11]

«يثير خلق حقائق جديدة على الأرض، من خلال عمليات الهدم وبناء المستوطنات، أسئلة حول ما إذا كان هدف إسرائيل النهائي، في الحقيقة، هو إخراج الفلسطينيين إلى خارج أجزاء من الضفة الغربية ...»

ملاحظات الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن حول الوضع في الشرق الأوسط، 18 نيسان/أبريل 2016

المساحة المعلنة «كأراضي دولة» في الإعلانات المصادق عليها حسب السنة (بالدونم)

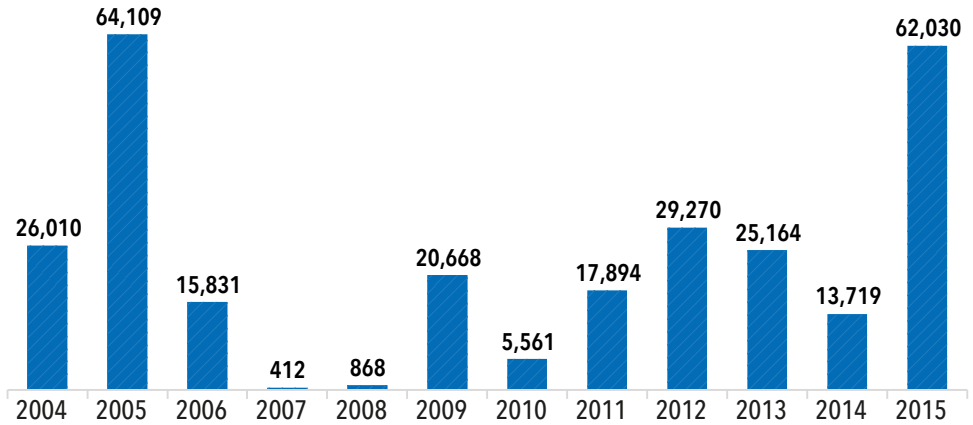

المصدر: الإدارة المدنية الإسرائيلية

المصادقة على «أراضي دولة» في مناطق إطلاق النار

يقع أكثر من نصف المساحات التي صودق عليها كأراضي دولة في عام 2015 (ما يقرب من 32,500 دونم) في مناطق مغلقة للتدريب العسكري («مناطق إطلاق نار»). ويعتبر أي نوع من البناء والتطوير داخل حدود مناطق إطلاق النار ممنوعا، بصرف النظر عن وضع ملكية الأرض موضوع الخلاف (أرض خاصة أو أرض دولة).[12] لكن السلطات الإسرائيلية أعادت في عدد من القضايا السابقة رسم حدود مناطق إطلاق النار لاستبعاد مساحات خصصت بالنتيجة لتطوير المستوطنات.[13]

تغطي مناطق إطلاق النار ما يقرب من 18 بالمائة من الضفة الغربية. ويقيم حاليا أكثر من 6,200 فلسطيني في 38 تجمّعا رعويا تقع داخل مناطق إطلاق النار وهم يخضعون لسلسلة من السياسات القسرية الهادفة إلى دفعهم للمغادرة.

تتعلق إحدى حالات المصادقة على أراضي دولة التي نفذت في عام 2015 بمستوطنة جيتيت في الأغوار الوسطى. وتضم أراضي الدولة المصادق عليها في هذه المنطقة 5,663 دونم، منها ما يقرب من 40 بالمائة مشمولة أصلا ضمن الحدود البلدية للمستوطنة، والبقية خارجها. وواحدة من المناطق الأخيرة، 2,355 دونم تقع ضمن «منطقة إطلاق النار 904A».

من الممكن أن يزيد التوسع المحتمل للمستوطنة في المناطق المصادق عليها، بما في ذلك إعادة تفعيل أنشطة المحاجر هناك، من الضغوط على أربعة تجمّعات رعوية مجاورة داخل منطقة إطلاق النار، والتي هي في الأصل متضررة من عمليات الهدم، والقيود على الوصول والمستويات

من الممكن أن يزيد التوسع المحتمل للمستوطنة في المناطق المصادق عليها «كأراضي دولة» من الضغوط على التجمّعات الرعوية المجاورة، والمتضررة أصلا من عمليات الهدم، والقيود على الوصول ومستوى خطير للاحتياجات الإنسانية.

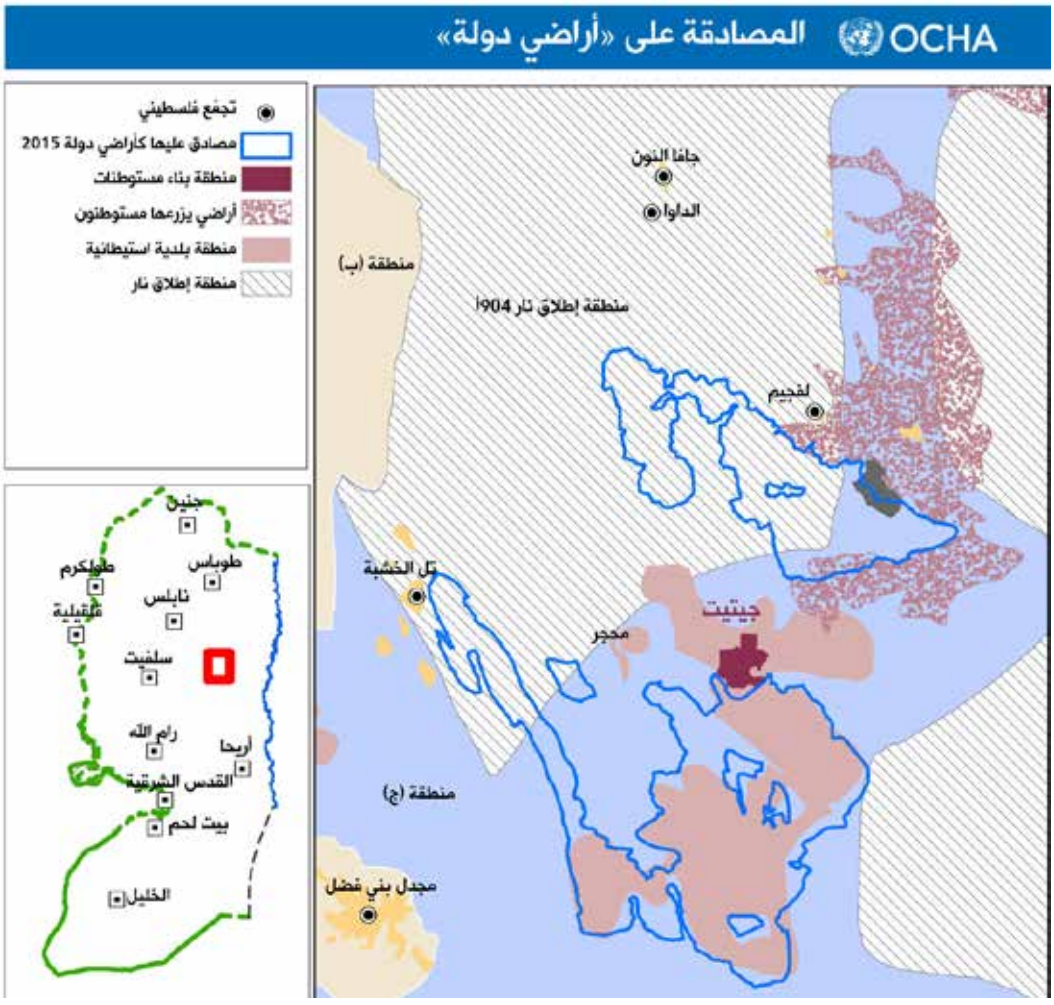

الخطيرة من الاحتياجات الإنسانية. وواجه أقرب تجمّع، تل الخشبة (يعرف أيضا باسم خربة الطويل، بوب – 250) 14 حادث هدم منذ عام 2012، وهدمت السلطات الإسرائيلية خلالها 63 مبنى، بما في ذلك 25 منزلا، على أساس أنها بنيت دون ترخيص.

باختصار

أسرة فلسطينية تواجه تهديدا وشيكا بالإخلاء

رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية في 30 أيار/مايو استئنافا قدمته أسرة فلسطينية (أسرة قرش) ضد إخلائها من منزل في البلدة القديمة في القدس الشرقية، تستأجره الأسرة على مدى أجيال، ونقل الملكية لمنظمة استيطانية إسرائيلية (عطيرت كوهانيم). ونتيجة لذلك، يواجه سبعة أشخاص، بما فيهم طفل، خطرا وشيكا للترحيل القسري. المنزل هو جزء من مجمع سكني أكبر يضم تسع شقق، ثمانية منها احتلها مستوطنون إسرائيليون في تموز/يوليو 2010، مما أدى إلى تهجير سبع أسر فلسطينية. وبالرغم من أن المجمع بأكمله باعه أصحابه الفلسطينيون الأصليون إلى منظمة استيطانية كما أفادت التقارير، تواصل الأسرة الفلسطينية الباقية، والتي استأجرت الملكية منذ ثلاثينيات القرن الماضي، الإدعاء بحقها في البقاء كمستأجر محمي.

أدت النشاطات الاستيطانية في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية إلى فرض قيود على الأماكن العامة، والنمو السكاني وحرية التنقل في المناطق المتضررة.

وكثفت المنظمات الاستيطانية الإسرائيلية في العقود القليلة الماضية جهودها للسيطرة على الممتلكات داخل الأحياء الفلسطينية فيما يسمى بمنطقة «الحوض المقدس» في القدس الشرقية – ويضم بشكل رئيسي الأحياء الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة، سلوان، والشيخ جراح والطور (جبل الزيتون). وأدت هذه الممارسات، والتي تتم بدعم السلطات الإسرائيلية، إلى فرض قيود على الأماكن العامة، والنمو السكاني وحرية التنقل في المناطق المتضررة. وأثار نشر حراس الأمن الخاص وقوات الشرطة المستمر لحماية المستوطنات الجديدة التوترات والمصادمات، وقوض الأمن المادي للسكان الفلسطينيين.

مازن قرش وحفيدته، أيار/مايو 2016.

ارتفاع كبير في الصادرات الزراعية والنقل من غزة

بلغ إجمالي عائدات الصادرات الزراعية والنقل من قطاع غزة 5,6 مليون دولار أمريكي، خلال النصف الأول من عام 2016 ويمثل ذلك زيادة بثلاثة أمثال مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2015. وجاء ما يقرب من 65 بالمائة من هذه العوائد من ثلاثة أنواع من المنتجات: البندورة، والليمون والخيار. واستؤنف تسويق الفراولة الغزية في الضفة الغربية في كانون الثاني/يناير 2016 بعد أن حظرته السلطات الإسرائيلية خلال الـ 12 شهرا السابقة. تراجعت كمية الفراولة المباعة، بسبب البداية المتأخرة (كانون الثاني/يناير مقابل تشرين الثاني/نوفمبر)، بنسبة 41 بالمائة مقارنة مع الموسم السابق.

تشكل الزراعة 5,2 بالمائة من الدخل الإجمالي لقطاع غزة وتوظف 6,6 بالمائة من عماله؛ وهكذا، تبقى الزراعة قطاعا رئيسيا في اقتصاد غزة، وبالرغم من التحسن الأخير في الأداء، إلا أن من شأن المزيد من الترتيبات التجارية المتسقة والممكن توقعها لجميع الجهات والمنتجات أن تسمح بتحسين الإنتاج الزراعي وجعله أكثر استدامة.

ساهمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بهذا القسم

استؤنف تسويق الفراولة الغزية في الضفة الغربية في كانون الثاني/يناير 2016 بعد أن حظرته السلطات الإسرائيلية خلال الـ 12 شهرا السابقة.

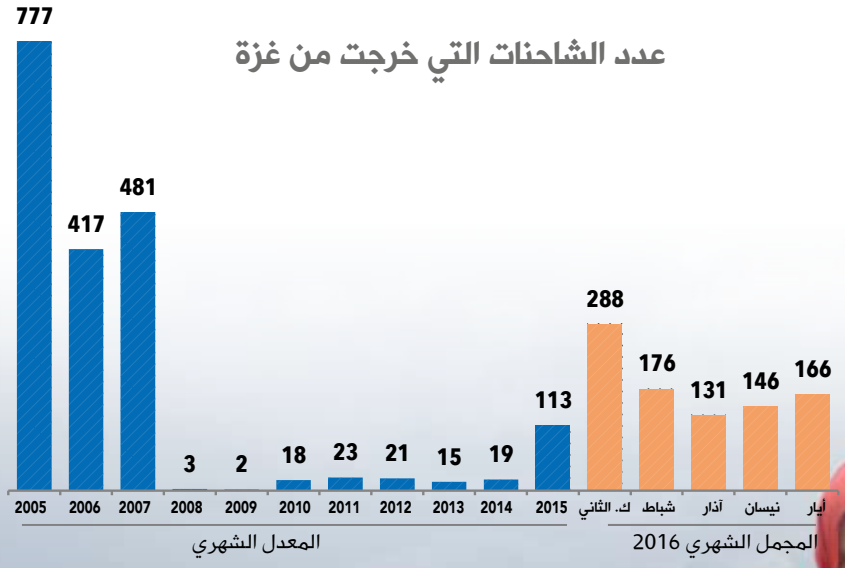

صورة بواسطة منظمة الصحة العالمية

محاصيل الفراولة، شمال غزة، شباط/فبراير 2016

الهوامش

1. عملت محطة كهرباء غزة في السنوات القليلة الماضية بما يقرب من نصف طاقتها وتنتج 30 بالمائة تقريبا (60 ميجاوات) من الكهرباء التي يتم تزويد قطاع غزة بها؛ ويتم شراء الكهرباء المتبقية من إسرائيل (120 ميجاوات) ومن مصر (30 ميجاوات).
2. توفي 22 فلسطينيا آخر متأثرين بجراحهم بعد وقف إطلاق النار. قام مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بتوحيد أرقام الإصابات بالنيابة عن مجموعة الحماية واعتمدتها لجنة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة لعام 2014.
3. باستثناء منطقة صغيرة تقع داخل الحدود البلدية.
4. انتقل هؤلاء السكان إلى البلدة في سبعينات القرن الماضي وصاعدا بحثا عن سكن سهل الوصول إليه قريب من الوظائف الرئيسية في المدينة، ومن المناطق التجارية والخدماتية.
5. رفع المستأنفون التقديرات إلى المحكمة الإسرائيلية العليا ضد الإغلاق.
6. يشمل الرقم ما يقرب من 200 أسرة أفادت التقارير أنها عادت إلى القرية بين 2008 و2015 هربا من الإيجارات المرتفعة في القدس الشرقية.
7. نفس المصدر، الفقرة 105.
8. تستند المعلومات على خريطة رقمية قدمتها الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى درور إتكيس بعد طلبها بموجب مادة حرية المعلومات.
9. تستند السياسة الإسرائيلية في إعلان الأراضي «كأراضي دولة» على تفسير مثير للجدل لأحد أحكام قانون الأراضي العثماني لعام 1858 ينص على أن الدولة يمكنها وضع اليد على الأراضي التي لم تزرع لمدة ثلاث سنوات متتالية. وتشمل هذه السياسة تفسيرا ضيقا لما يشكل «الزراعة» لأغراض القانون، فضلا عن مجموعة من التعقيبات البيروقراطية والقانونية التي تقوض قدرة الفلسطينيين على التحدي الفعّال لمثل هذا الاستيلاء على الأراضي.
10. المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، تقرير الأمين العام، وتقرير مجلس حقوق الإنسان \31\43، 20 كانون الثاني / يناير 2016، الفقرة 21.
11. نفس المصدر.
12. يتعلق الاستثناء الوحيد لهذا المنع البناء بواسطة أشخاص منحوا وضع «ساكنين دائمين» لمنطقة إطلاق نار من الإدارة المدنية الإسرائيلية؛ ونادرا ما يمنح هذا الوضع.
13. انظر، حاييم لينفينسون، الجيش الإسرائيلي يلغي وضع منطقة إطلاق نار لإتاحة التوسع لمستوطنة مجاورة، هآرتس، 6 آذار / مارس 2015؛ كيريم نافوت، حديقة مغلقة، آذار / مارس 2015، صفحة 85.